

الاتساق عند علماء العربية القدماء

- - قرينة الربط أنموذجا -

Consistency among ancient Arab scholars

أ، الطاهر تركي جامعة المسيلة

د، عزالدين عماري، جامعة المسيلة

تاريخ الاستلام: 2019/03/16 تاريخ القبول: 2019/08/26 تاريخ النشر: 2020/01/20

الملخص:

لا يعد النص نصا إلا إذا كان متسقا، والاتساق من أبرز معايير النصية، وهو لا يتحقق إلا بالترابط بين التراكيب والعناصر اللغوية المختلفة لنظام اللغة، حيث تتأزر التراكيب والعناصر لتشكل وحدة متألفة ومتناسقة. ويعد الربط بوسائله المختلفة من أهم ما يحقق فكرة الاتساق النصي. وعليه فهذا المقال يركز على قرينة الربط كونها تتميز عن سائر القرائن بأنها تنشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة أو الجمل، كما يركز المقال على نظرة القدماء من علماء العرب إلى هذه القرينة للوقوف على مدى استيعابهم لفكرة الربط، وعلى مدى وعمهم بشروط النص واتساق الخطاب. الكلمات المفتاحية: الخطاب - الاتساق - الربط - القرائن.

Résumé:

Le texte n'est textuel que s'il est cohérent, et l'un des critères les plus importants est celui de la cohérence, il n'est atteint que par les interrelations entre les différentes structures et éléments linguistiques du système linguistique, qui se combinent pour former une unité cohérente et cohérente. La liaison avec ses différents moyens est la chose la plus importante pour réaliser l'idée de cohérence textuelle. L'article se concentre sur l'opinion des érudits arabes antiques sur ce contexte afin de déterminer leur compréhension de l'idée de liaison et leur prise de conscience des conditions du texte et de la cohérence du discours.

Mots-clés: discours - cohérence - couplage - indices.

مقدمة:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على ظاهرة تركيبية كان لها أهمية كبيرة في حقل الدرس اللغوي القديم والمعاصر، وهي ظاهرة الربط. ذلك أن الربط بوسائله المختلفة يعد من أهم مظاهر تماسك النص واتساقه، فهو القادر على إبراز العلاقات النحوية بين مكونات الجملة، أو بين الجمل، كما أنه يتميز عن سائر وسائل الاتساق بأنه ينشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة أو الجمل.

وبما أن الكلام عن النص وشروط النصية حديث نسبي، وقد نال حظه في الدراسات اللغوية الحديثة، وبما أن الربط من أهم مظاهر الاتساق الذي يعد بدوره شرطاً في نصية النص، فإن الهدف من هذا العمل ليس التركيز على الوسائل المختلفة التي تستعملها اللغة كروابط، وإنما الهدف رصد آراء القدماء من علماء العرب ونظرتهم إلى هذه القرينة للوقوف على مدى استيعابهم لفكرة الربط، وعلى مدى وعيهم بشروط النص واتساق الخطاب.

1- مفهوم الربط وأهميته:

الربط في اللغة مصدر وهو من الجذر (ربط) ، جاء في اللسان : « ربط الشيء يربطه ويربطه ربطاً فهو مربوط وربوط وربيط: شده. والرباط ما رُبط به ... والرباط والمرابطة: ملازمة ثغر العدو ... ورجل رابط الجأش أي شديد القلب ... وربط الله على قلبه بالصبر أي ألهمه الصبر وشده وقواه ... والرباط: ما تشد به القرية والدابة وغيرهما»⁽¹⁾. ويقول الفيروز آبادي : « ربطه يربطه ويربطه: شده فهو مربوط وربيط... والمرابطة: أن يربط كل من الفريقين خيولهم في ثغره ، وكلُّ مُعد لصاحبه ، فسمي المقام في الثغر رباطاً»⁽²⁾. وجاء في المعجم الوسيط: « ربط جأشه رباطة: اشتد قلبه فلم يفر عند الفزع. والشيء رباطاً: شده. فهو مربوط، وربيط... وربط الله على قلبه بالصبر: ألهمه إياه وقواه ... (ارتبط) في الحبل ونحوه: نشب وعلق. والدابة وغيرها: ربطها ... (الرابط): يقال: هو رابط الجأش: شجاع قوي القلب... (الرابط): العلاقة والوصلة بين الشئيين... والجماعة يجمعهم أمر يشتركون فيه، يقال: رباطة الأدياء، ورابطة القراء، ونحو ذلك (ج) روابط»⁽³⁾

الملاحظ أن أغلب دلالات هذا الجذر تدور حول: الشد والوصل والإحكام والتعلق، أي اجتماع شيئين لاعتبار ما. وهذا هو المعنى الذي جرى استعماله في الاصطلاح، فقد صار مصطلح الربط يطلق في الدرس النحوي على تلك العلاقة اللغوية التي تنشأ من خلال الوصل بين أجزاء الكلام بوسائل متعددة. ولأن تجاور الكلمات في الجملة، وتجاور الجمل في النص لا يؤدي بالضرورة إلى الارتباط والتلاحم بينها، بل - على العكس - قد يؤدي إلى اللبس وعدم الفهم، لذلك تلجأ اللغة إلى الروابط لتتأى عن هذا الغموض. وعلى هذا فالربط هو «اصطناع علاقة سياقية نحوية بين طرفين باستعمال أداة تدل على تلك العلاقة»⁽⁴⁾. ويلاحظ من كلام مصطفى حميدة أنه يقصد الربط اللفظي (الشكلي) الذي يعتمد على الأداة، أما إذا كانت العلاقة بين الطرفين داخل الجملة الواحدة، أو بين الجملتين كعلاقة الشيء بنفسه، فيسميها ارتباطاً⁽⁵⁾. ومنه فهو يفرق بين الربط والارتباط، فالأول شكلي، والثاني دلالي. أما جمعة الخباص

الاتساق عند علماء العربية القدماء - قرينة الربط أنموذجا-

فيعرف الربط بأنه «علاقة نحوية بين أجزاء الجملة، أو بين الجمل، وهذه العلاقة تكون بواسطة لفظية وبدون واسطة لفظية»⁽⁶⁾ كما تلجأ اللغة إلى هذه القرينة -الربط- إذا طالت الجملة وكان بين المسند فيها والمسند إليه مسافة بحيث يتعذر التركيز والفهم على المرء، فيأتي الربط «لإنعاش الذاكرة لاستعادة المذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية التي تعين على الوصول إلى هاته الغاية»⁽⁷⁾. ويمكن التمثيل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٧١). [التوبة]

فلقد تكرر لفظ (المؤمنين والمؤمنات) بعد طول الشقة، وهذا التكرار ساعد على ربط الكلام ببعضه ببعض.

وللعربية وسائل كثيرة للربط، « بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفي للعلاقات، وبعضها الآخر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة»⁽⁸⁾. ومن هذه الوسائل على سبيل المثال لا الحصر: الاسم الموصول، واسم الإشارة، وأدوات النفي والاستفهام، ومنها أيضا الإسناد، والتبعية، والإضافة... الخ. وهذه الأدوات لولها لما حصل بين أجزاء النص تماسك، ولكانت الجملة عبارة عن قطع متجاورات. كما أن لها دورا كبيرا في ربط الخطاب بالسياق الخارجي عن النص، وكذا تؤدي إلى التماسك الداخلي للنص وتأكيد وحدته. لذا فمن الأهمية بمكان على المتلقي أن يكون على وعي بالآليات الداخلية والخارجية التي تتحكم في مقاصد النص.

2- الروابط عند القدماء:

أولا- النحاة: اكتسب الربط أهمية كبيرة في الدراسة النحوية قديما وحديثا، باعتباره الوسيلة الأهم للتماسك في النص، أو بين متواليات الجمل. وعلى الرغم من أن النحاة العرب لم يكن لهم اهتمام مستقل بهذه القضية إلا أننا نسجل لهم عنايتهم بمدارسها، فالذي يجب أن يذكر « أن النحاة المتقدمين لم يشيروا إلى الربط إلا إشارات عابرة وفي مواضع متفرقة، أما المتأخرون فقد نبه قليل منهم إلى أهمية هذه الظاهرة التركيبية فحاولوا حصر مواضعها في مباحث خاصة»⁽⁹⁾ فالاهتمام الكبير كان منصبا على الإعراب والعامل، أما الربط بوصفه ظاهرة تركيبية فلم ينل حظه من العناية في كتب التراث النحوي خاصة كتب المتقدمين، ومع ذلك فهذه الظاهرة التركيبية (الربط) كانت حاضرة في أذهان النحاة القدماء، فثمة إشارات عديدة في كتب المتقدمين منهم والمتأخرين تدل دلالة واضحة على أصالة فكرة الربط عندهم وإن لم يخصصوها ببحوث مستقلة. فهذا سيبويه (180هـ) في حديثه عن الفاء وإذا الفجائية الواقعتين في

جواب الشرط يقول: « وسألت الخليل عن قوله جل وعز ﴿... أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ۗ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ۗ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۗ﴾ [78] الروم. فقال: هذا الكلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل. ⁽¹⁰⁾ ويقول في باب عدة ما يكون عليه الكلم: « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر. والفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقا بعضه في إثر بعض وذلك قولك: مررت بعمر و زيد فخالده... ⁽¹¹⁾ ومن خلال ما تقدم فإن الخليل (175هـ) وتلميذه سيويه يشيران إلى الربط بوضوح تام حتى وإن لم يصرحا بالمصطلح، فهما يستعملان ألفاظا كالتعلق والتضم والاتساق وهي ألفاظ لا يمكن أن تدل إلا على الربط بين عناصر لغوية.

أما ابن السراج (ت 316هـ) فقد أشار إلى الربط دون ذكره بالاسم، يقول: « حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم ... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمر و، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد ⁽¹²⁾»

وإن كان ابن السراج هنا ملمحا فإنه يصرح بلفظ الربط في باب مواقع الحروف، ويفصل في مسألة الربط بالحرف، يقول: «واعلم: أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد وعمر و أو فعلاً بفعل أو فعلاً باسم أو على كلام تام أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً... أما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك: جاء زيد وعمر و فالواو ربطت عمرأ بزيد وأما ربطه الفعل بالفعل فنحو قولك: قام وقعد وأكل وشرب، وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بزيد ومضيت إلى عمرو... وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام يقوم زيد، يقعد عمرو. فيقوم زيد ليس متصلاً يقعد عمرو ولا منه في شيء فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً. وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: ﴿... فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ۗ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۗ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ۗ﴾ [159] آل عمران ⁽¹³⁾.

والواضح أن ابن السراج يدرك جيدا أهمية الربط في ائتلاف الكلمات والجمل بدليل الإشارة إلى العطف والشرط، كما أنه يعني بالربط مجموعة من الحروف تربط بين العناصر اللغوية المختلفة. وهذا بالضبط هو معناه في الدراسات اللغوية المعاصرة.

وقد تحدث ابن جني (392هـ) عن وظيفة الفاء الواقعة في جواب الشرط حيث قال: « وإن قيل: وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط؟ فالجواب: أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فإله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره»⁽¹⁴⁾

أما الزمخشري (537هـ) فوظف مصطلح الربط في سياق حديثه عن اللام الواقعة في جواب (لو، لولا) حيث يقول: « ولام جواب (لو) و (لولا) نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [22] [الأنبيا]، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ زَعُوفٌ رَجِيمٌ﴾ [20] [النساء] ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى»⁽¹⁵⁾

ويوظف ابن يعيش (643هـ) الربط في كلامه عن الواو والضمير اللذين يتصلان بالجملة الحالية، فيقول: « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا، كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا. فالتضمين كقولك: أقبل محمد ويده على رأسه...وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمرو ضاحك...ولو قلت: أقبل محمد على عبد الله قلنسوة، وأنت تريد الحال لم يجز، لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام»⁽¹⁶⁾

ويشير الرضي (ت 686هـ) بعد ذلك إلى أهمية الضمير في الربط بينا الجملة قائلاً: « الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»⁽¹⁷⁾ فالأصل إذن في الجمل الانفصال والاستقلال، على عكس المفردات، فإذا أريد التعبير عن معنى معين وكان هذا المعنى لا يتم إلا بجملتين اثنتين، كان لابد من ربط الجملتين برابط حتى تصير الجملتان جملة واحدة تعبر عن معنى واحد.⁽¹⁸⁾

مما سبق يتضح أن الربط بوصفه ظاهرة تركيبية لم يغب عن أذهان النحاة القدماء وهم يصفون بناء جمل العربية وتراكيبها، وإن كان تناولهم لهذه الظاهرة لم يرق إلى مستوى البحوث المستقلة، وإنما هي آراء مبثوثة هنا وهناك في ثنايا الأبواب النحوية، تفتقر إلى الاستفاضة والاستقصاء، إذ لم يخصصوا الروابط بنظرية شاملة متكاملة تبرز أثرها في التماسك العام للنص، وهو ما يظهر من النماذج التي يقدمونها، إذ لا تعدو أن تكون جملة أو جملتين أو بيتا من الشعر، ولعل الأمر مرده « إلى أن منهمجهم

القائم علمالإعراب ونظرية العامل شغلهم عن النظر في التركيب من حيث نظام الائتلاف بين مكوناته»⁽¹⁹⁾ وفي مقابل ذلك يلاحظ عندهم اهتمام منقطع النظير بمباحث نحوية نظر إليها كثير من المحدثين على أنها مفاهيم رهنت اللغة بتصورات هي أقرب إلى الفلسفة والمنطق الأرسطي منها إلى الواقع والمنطق اللغويين، وهذا ما شكل واحدا من المداخل لتوجيه سيل من الانتقادات للدرس النحوي العربي القديم، الذي أقام منهجه على نظرية العامل والمعمول والعلة والمعلول.

أما أوفالكتب النحوية التي تناولت تلك الروابط بطريقة تحليلية، وأخرجت الربط من دائرة الآراء والنظرات السريعة إلى حقل المباحث المستقلة فقد كان مغنيا للبيب لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، حيث فصل في مواضع الربط وحصرها في أحد عشر موضعا، وهي: الجملة المخبر بها، والجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير، والجملة الموصولة بها، والجملة المفسرة لعامل الاسم الواقعة حالا، وربطها إما الواو والضمير، أو الواو فقط، أو الضمير فقط، والجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه، وبدلا البعض والاشتمال، ومعمول الصفة المشبهة، ولا يربطها إلا الضمير، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطها أيضا إلا الضمير، والعاملان في باب التنازع، يرتبطان إما بعاطف، أو عمل أولهما في ثانيهما، وألفاظ التوكيد الأول (المعنوي)، ويربطها الضمير الملفوظ به.⁽²⁰⁾

ثم ذكر روابط الجملة بما هي خبر عنه، وحصرها في عشرة أشياء وهي: الضمير، وهو الأصل، والإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه، وإعادته بمعناه، وعموم يشمل المبتدأ، وأن يُعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، والعطف بالواو، وشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، و"أل" النائية عن الضمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.⁽²¹⁾

وقبل الحديث عن هذه الروابط، خص ابن هشام العطف بتحليل مستقل، فذكر أقسام العطف، وعطف الخبر علمالإشياء والعكس، وكذلك عطف الجملة الفعلية على الاسمية والعكس⁽²²⁾.

والكلام السابق - على طوله -، يدل على أن ابن هشام قام باستقصاء تام لمختلف الروابط في العربية، وعلى هذا فالنحاة كانوا على وعي بقضية الربط ودوره في ائتلاف الكلمات والجمل. غير أن هناك من الباحثين المحدثين من يقلل من قيمة هذا الجهد مثل الدكتور حسام الهنساوي، حيث أعاب على ابن هشام عدم تمييزه بين أدوات الربط بوصفها قرائن لفظية وقرائن الارتباط المعنوية، وأخذ عليه نظريته الضيقة لظاهرة الربط التي لم تكن في ضوء نظرة منهجية أو رؤية علمية شاملة. يقول: «ولكنه في كل ذلك

لم يقدم الربط كمنهج من مناهج المعالجة اللغوية التركيبية في اللغة العربية باعتباره قرينة من القرائن اللفظية التي ينبغي أن تحلل التراكيب العربية في ضوء قواعدها وأنظمتها»⁽²³⁾

ثانيا-البلاغيون: تحدث البلاغيون عن قضايا الربط في مبحث الوصل والفصل، ودرسوا عطف جملة على أخرى خصوصا بحرف العطف (الواو). ولعل عبد القاهر الجرجاني أبرز من تناول القضية من القدماء، إذ خصها بنظرية مستقلة هي نظرية النظم التي يرد إعجاز القرآن الكريم إليها، وقد خرج بآراء سبق فيها الكثير من التصورات والمقولات التي نادى بها لسانيات النص اليوم. ويعني النظم عند الجرجاني كيفية تركيب الكلام، انطلاقا من الجملة البسيطة وصولا إلى نظم النص في تراكيبه الصوتية والنحوية والبلاغية والأسلوبية. فالمعاني مطروحة في الطريق كما يقول الجاحظ، وإنما العبرة باختيار التركيب الذي يؤدي بالمتكلم إلى الوصول إلى الغاية التي يقصدها. ولا يكون ذلك إلا بحسن التركيب والتأليف. يقول: « لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعْلَق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك»⁽²⁴⁾

فالجرجاني يذهب إلى اعتبار المفردات اللغوية جامدة، فإذا نظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين، سيرت فيها الحياة، وعبرت عن مكنون الفكر وما يدور في الأذهان. وهذا الترتيب يقتضي من المتكلم علما بأدوات الاتساق ووسائله.

ولا معنى للنظم عنده « إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها»⁽²⁵⁾ وقال: « لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم»⁽²⁶⁾ ويتم ذلك بترتيب الألفاظ بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها، وخاضعة لمعاني النحو التي لا تخرج عن المقاييس اللغوية المعمول بها في الكلام الجاري على سمت كلام العرب. والمقصود توخي المعاني الدالة على المقبولية التي لا تخالف المنطق العقلي أو اللغوي، والتي تجعل الكلام متسقا منسجما. يقول: « وليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»⁽²⁷⁾ فليس العبرة بتوالي الألفاظ في النطق بدون رابط يربطها، فهذا يجعل منها رصفا من الكلمات لا يؤدي إلى مقصد، ولا يبين عن غرض. أما إذا ارتبطت تلك الألفاظ بأدوات لغوية معينة، وتناسقت دلالاتها بحيث تصير نسيجا محكما فذاك هو النظم.

ويجعل الجرجاني فساد النظم نتيجة للخطأ في التعامل مع معاني النحو، يقول: « هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه

المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وُصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»⁽²⁸⁾

ومنه فمراعاة معاني النحو وأحكامه هي التي تجعل النظم صحيحاً، أما إذا أخطأ المتكلم في مراعاتها فإن النظم - ولا شك - سيكون فاسداً. والفساد لا يكون إلا بتقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار أو غير ذلك مما ليس للمتكلم أن يصنعه.⁽²⁹⁾ وما ذلك إلا لما بين الألفاظ من الاتساق العجيب كما يقول فالألفاظ ترتبط مع بعضها بعلاقات نحوية هي المحك في الحكم على أن النص نص، وهذا ما ذهب إليه هاليداي ورقية حسن في حديثهما عن الاتساق وأدواته، حيث أن هناك علاقات معينة إذا توافرت في نص ما جعلت أجزاءه متآخدة، مما يجعل النص وحدة دلالية.⁽³⁰⁾ ويظهر أن الجرجاني كان على وعي بأن علم النحو ليس نحو الجملة فقط، بل يشمل أجزاء أحر كتحو ما فوق الجملة، الذي يوضح ما يرتبط بالجملة بعد تمام أركانها الأساسية، كالحال والمفاعيل والتوابع وغيرها، كما يشمل نحو النص وذلك في حديثه عن مواضع الفصل والوصل.⁽³¹⁾

ينطلق الجرجاني في حديثه عن الفصل والوصل من عطف المفرد على المفرد باستعمال الواو، وبيان فائدة ذلك، وهي أنه يشرك الثاني في إعراب الأول، وبالتالي في حكمه رفعاً أو نصباً أو جراً.⁽³²⁾ ثم ينتقل إلى عطف الجمل على بعضها ويميز بين ضربين من الجمل:⁽³³⁾

الأول: أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب بأن تكون واقعة موقع المفرد، وبالتالي فعطف جملة عليها يجري مجرى عطف المفرد على مفرد ولا إشكال في الأمر. نحو: "مررت برجل خُلقه حسن وخلقته قبيح" فالواو قد نقلت حكم الجملة الأولى إلى الثانية. وكان كلاهما صفة للنكرة.

الثاني: أن تكون الجملة المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب، نحو: "العلم حسن والجهل قبيح"، وهنا يقع الإشكال؛ حيث لا سبيل إلى ادعاء أن الواو قد أشركت الثانية في إعراب الأولى. ومنه فالجرجاني «ينطلق من عطف المفرد على المفرد ويجعل منه أصلاً يبني عليه عطف الجملة على الجملة».⁽³⁴⁾ وإذا حدث عطف لجملة على أخرى لا محل لها من الإعراب، نحو "زيد قائم وعمرو قاعد"، يقترح الجرجاني تبريراً لهذا العطف، وهو أن «يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين أو كالشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني. يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس

منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم»⁽³⁵⁾. ويسوق مثالا عن ذلك قول أبي تمام: [كامل].

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِيرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

فيرى أنه « لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك»⁽³⁶⁾ إذن معرفة حال الثاني ضرورة بعد معرفة حال الأول، وهذا مبرر للعطف عند الجرجاني. ومنه يمكن القول أن العطف لا يتم إلا إذا وجد الاشتراك في شيء معين. والعطف عند الجرجاني لا يكون بين الجمل المتجاورة فقط، بل قد يفصل بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها جملة أو جملتان. يقول: « اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يلها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تُعطف جملة أو جملتان»⁽³⁷⁾ ويسوق مثالا على ذلك قول المتنبي: [وافر]

تولوا بغتة، فَكَأَنَّ بَيْنًا تَهَبَّبَنِي، فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالًا

فَكَانَ مَسِيرُ عَيْسِهِمْ ذَمِيلًا وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِنْزَهُمُ انْهَمَالًا

فجملة (فكان مسير عيسهم) معطوفة على جملة (تولوا بغتة) لا على ما يلها وإلا فسد المعنى بسبب أداة التشبيه " كأن " التي تفيد التوهم. فلو عطفت جملة (فكان مسير عيسهم) على الكلام الداخل في حيز " كأن " لكان عطفًا لحقيقة على توهم، وهذا لا يصح. كما يرى أيضا أن العلاقة بين (تولوا بغتة) و الكلام الداخل في حيز " كأن " علاقة منطقية، أي علاقة سبب بمُسَبَّب، فإن عطفت جملة (فكان مسير عيسهم) على المُسَبَّب غدت مُسَبَّبًا أيضا عن التولي بغتة، وهذا المعنى لا يستقيم.⁽³⁸⁾ ومنه فالعطف لا يشترط فيه أن تتوالى الجملتان، وإنما قد يُفصل بينهما بجملة أخرى أو أكثر، ويبقى المعنى مرهونا باكتشاف القرائن التي تعين على الفهم الصحيح للكلام.

والجرجاني لا يهتم بالعطف بين الجمل فحسب، بل يهتم أيضا بالعلاقة الخفية بين الجمل، أين يغيب الرابط الشكلي الظاهر، كالجملة المؤكدة لجملة أخرى، حيث لا تحتاج إلى حرف عطف يربطها بالتي قبلها بل ترتبط بها بذاتها.⁽³⁹⁾ ويمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ. هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁾ [البقرة].

فقوله عز وجل « (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب)، وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: (هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب)، فتعيده مرة ثانية لتثبته»⁽⁴⁰⁾ ومثال آخر على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة]. «فقوله تعالى (لا يؤمنون) تأكيد لقوله: (سواء عليهم

أُنذرتهم أم لم تنذرهم)، وقوله تعالى: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة⁽⁴¹⁾ فالجملة المؤكدة الأولى ارتبطت بذاتها بالجملة التي سبقتها ولم تحتج إلى حرف عطف، وكذلك كانت الجملة المؤكدة الثانية. ومن خلال المثالين السابقين والأمثلة الأخرى التي ساقها الجرجاني يتضح أن الاتصال المعنوي بين الجمل من أهم وسائل تماسك الخطاب.

كما تكلم الجرجاني عن وجوب الفصل بين جملتين مع أن الظاهر يوحي بالوصل بينهما، يقول: «ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها»⁽⁴²⁾ ويمثل لذلك بقوله تعالى:

﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ وَاللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة]. ويرى الجرجاني أن المتأمل للآية الثانية يوحي له ظاهراً أنه ينبغي عطفها على ما قبلها، لأنها ليست أجنبية عنها، ثم إن هناك نظيراً لها جاء معطوفاً على ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ... ﴾ [النساء]، وقوله: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينَ ﴾ [آل عمران]. فالتبرير الذي يقدمه الجرجاني لترك العطف هو « أن قوله تعالى (إنما نحن مستهزون) حكاية عنهم أنهم قالوا وليس بخبر من الله تعالى. وقوله تعالى (الله يستهزئ بهم) خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم»⁽⁴³⁾ إذن صيغة الخطاب قد تغيرت فكان العطف ممتنعاً. فلا يمكن عطف ما هو خبر من الله تعالى على ما هو حكاية عن المنافقين. أما الشأن في قوله تعالى: (يخادعون الله وهو خادعهم) فإن الأول من الكلام كالثاني، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية⁽⁴⁴⁾ وهناك داعٍ آخر يوجب الفصل يذكره الجرجاني وهو « وجود سؤال مقدر غير متجلٍ في سطح الخطاب. والذي يدعو إلى تقدير هذا السؤال هو بناء الخطاب على شكل زوج مكون من سؤال مقدر/جواب ظاهر»⁽⁴⁵⁾ ومن الأمثلة التي يوردها الجرجاني قول الشاعر:

رَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ، صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

فجملة (صدقوا) مستأنفة، وجاءت بعد أن حكي عن العوازل أنهم قالوا: (هو في غمرة) « وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول: "فما قولك في ذلك، وما جوابك عنه؟" أخرج الكلام مُخرجه إذا كان ذلك قد قيل له، وصار كأنه قال: "أقول: صدقوا، أنا كما قالوا، ولا مطمع لهم في فلاح" ... ولو عطف فقال: وصدقوا، لكان يكون لم يضع في نفسه أنه مسؤول، وأن كلامه كلام مجيب»⁽⁴⁶⁾. والملاحظ أن غياب

الرباط الشكلي لا يؤثر تماما على عملية التلقي، بل على العكس، فهذا الارتباط المعنوي يعد من أقوى وسائل الربط. والقانون العام الذي يحكم الفصل والوصل عند الجرجاني هو:

« الجمل على ثلاثة أضرب:

أ- جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبهه العطف فيها - لو عطف - بعطف الشيء على نفسه.

ب- جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، فيكون حقها العطف.

ج- جملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه، ولا مشاركا له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا. وحق هذا ترك العطف البتة»⁽⁴⁷⁾

وهذا الكلام للجرجاني - على طوله - مهم جدا لأنه يلخص به بابا يعتبره من أسرار البلاغة، ولا يتأتى إلا للأعراب الخالص الذين طبعوا على البلاغة.

وقد ساهم المفسرون من جهتهم بنصيب وافر في الوقوف على التماسك الدلالي للنص القرآني، من خلال ما سموه المناسبة بين الآيات والسور، وقد رأى الإمام بدر الدين الزركشي (745هـ) أن فائدة علم المناسبة تتجلى في: « جعل أجزاء الكلام بعضها أخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»⁽⁴⁸⁾ فالبحث في تناسب الآيات والسور يكشف مدى ترابط أي القرآن وسوره وكذا مدى تلاحمها وتماسكها، وهذا التماسك الشديد هو الذي جعل اللغويين ينظرون إلى النص القرآني على أنه سبيكة واحدة يأخذ بعضه برقاب بعض. وقد عد الإمام السيوطي علم المناسبة أحد وجوه الإعجاز القرآني: « والوجه الرابع مناسبة آياته وسوره، وارتباط بعضها ببعض، حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني»⁽⁴⁹⁾ كما اهتمت كتب النقد التراثية من جهتها بمسألة ترابط النص، ففيها إشارات كثيرة تعكس مدى اهتمام هؤلاء العلماء بقضايا النص، وأن نظرتهم لتراكيب العربية لم تكن محصورة دائما في إطار نحو الجملة، بل تجاوزتها في مرات ومرات إلى تلك النظرة الموسعة التي تشمل النص ككل بوصفه كلا موحدا، يقول أبو هلال العسكري (395هـ): «...وينبغي أن تجعل كلامك مشتها أولا بأخره، أو مطابقا هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطرافه، وتكون الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها»⁽⁵⁰⁾

أما حازم القرطاجني (684هـ) فقد أسس لنظرية شاملة في كيفية بناء فصول القصيدة وتماسكها، يقول في سياق حديثه عن أضرب التأليف: « فأما المتصل العبارة والغرض، فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه علقه من جهة الغرض، وارتباط من جهة العبارة، بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط⁽⁵¹⁾». إن هذا الكلام يدل دلالة واضحة على حضور فكرة نصية النص في ذهن حازم القرطاجني، وقوله " فأما المتصل العبارة والغرض " هو ما يدعى في لسانيات النص بالترابط الشكلي والتماسك الدلالي.

- خاتمة: كان النحاة الأوائل على وعي كبير بمسألة الربط، كابن السراج، والرضي، وابن هشام، غير أنهم لم يخصصوا له مؤلفات منفردة، تعالجه وتبين أهميته في اتساق النص، مثل ما فعل بعض المحدثين. لكنهم من جهة أخرى درسوا معظم الروابط، وخصص له بعضهم بابا في كتابه، كما فعل ابن السراج في باب مواقع الحروف، وابن هشام في باب: روابط الجملة بما هي خبر عنه. هناك الكثير من العلاقات الاتساقية التي تتم بين الجمل المكونة للنص، وقد احتلت هذه العلاقات موقعا هاما في الدرس البلاغي العربي تحت عنوان كبير هو الفصل والوصل، وقد استخلص البلاغيون الكثير من المبادئ التي تحكمهما، فالوصل مثلا يتم بواسطة وحدات مثل العطف، ويكون لأسباب كثيرة منها أن يكون المتحدث عنهما في الجملتين نظيرين أو شريكين، أو كانت العلاقة بين الجملتين تماثلا أو تضادا أو شبه تضادا. أما الفصل فيتأسس على علاقات دلالية بين الجمل، كأن تكون الجملة اللاحقة تفسيرا للجملة السابقة، أو بدلا منها، أو تأكيدا لها.

الهوامش:

- 1- ابن منظور: لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج7، ص 340.
- 2- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج2، ص 549.
- 3- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص 323.
- 4- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة العالمية للنشر، مصر، ط1، 1997، ص 143.
- 5- نفسه: ص 146.
- 6- جمعة عوض الخياص: نظام الربط في النص العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2008، ص 20.
- 7- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص 109.
- 8- محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، دط، 2003، ص 87.
- 9- نظام الارتباط والربط: ص 190.
- 10- سيويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج3، ص 64/63.

- 11- نفسه: ج4، ص 216-217.
- 12- ابن السراج: الأصول في النحو، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص 408.
- 13- نفسه: ص42 – 43.
- 14- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ت حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص 252-253.
- 15- الزمخشري: المفصل، ت محمود سعيد عقيل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2003، ص424.
- 16- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، شرح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج2، ص24.
- 17- الرضي الاسترابادي: شرح الكافية، ت يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996، ج1، ص 238.
- 18- انظر: نظام الإتياب والربط، ص 141.
- 19- نفسه: ص 193.
- 20- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط1، 2000، ج5، ص 601 وما بعدها.
- 21- نفسه: ج5، ص 577 وما بعدها.
- 22- نفسه: ج5، ص 464 وما بعدها.
- 23- حسام الهندساوي: أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003، ص16.
- 24- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص 55.
- 25- نفسه: ص 81.
- 26- نفسه: ص 370.
- 27- نفسه: ص 49 – 50.
- 28- نفسه: ص 82 – 83.
- 29- نفسه: ص 84.
- 30- انظر: محمد خطابي: لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2006، ص 13 وما بعدها.
- 31- عمر أبو خرمة: نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004، ص 44-45.
- 32- انظر: دلائل الإعجاز: ص 222.
- 33- نفسه: ص 223.
- 34- لسانيات النص: ص 101.
- 35- دلائل الإعجاز: ص 224 – 225.
- 36- نفسه: ص 225.
- 37- نفسه: ص 244.
- 38- انظر: لسانيات النص: ص 105.
- 39- انظر: دلائل الإعجاز: ص 227.
- 40- نفسه: ص 227.

- 41- نفسه: ص 228.
- 42- نفسه: ص 231.
- 43- نفسه: ص 232.
- 44- لمزيد من التفصيل: انظر لسانيات النص: ص 108.
- 45- نفسه: ص 109.
- 46- دلائل الإعجاز: ص 236.
- 47- نفسه: ص 243.
- 48- بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ت أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، دط، 2006، ص 36.
- 49- السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ت أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988، ج1، ص 43.
- 50- أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ت مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص 160.
- 51- حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ت محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 290.